JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري

إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري دورة تدريبية مدتها أسبوع لمديري شركات الشحن وموظفي تأجير السفن والمستشارين القانونيين الداخليين، يخرج منها المشاركون بدليل الاستجابة لمطالبات السفن. ويتحرك أصحاب البضائع والمستأجرون اليوم بسرعة أكبر، وتدقق شركات التأمين في سجلات الخسائر بعناية، فصار التصرف المنظم في الساعات الأولى يحدد كلفة النزاع النهائية. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري من خلال حوادث أسطول واقعية.

لماذا تهم إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري الآن

تشكل ثلاث قوى هذا المجال اليوم: نوادي الحماية والتعويض P&I التي تراجع سجلات خسائر أعضائها عن قرب، والمستأجرون وأصحاب البضائع الذين يسارعون إلى تأمين مطالباتهم بحجز السفن، ومجالس الإدارة التي تنتظر تقدير الكلفة القانونية كأي بند تشغيلي آخر. فالمشغل الذي يحفظ الأدلة ويخطر ناديه مبكرا يسوي النزاع بشروطه، ومن يتأخر قد يرى سفينته محتجزة في الميناء. وتستند الدورة إلى قواعد Hague-Visby وقواعد Hamburg وقواعد Rotterdam بوصفها أنظمة دولية لمسؤولية الناقل عن البضائع.

المستفيدون من إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري

- قادة الأسطول والعمليات المسؤولون عن الإبلاغ عن الحوادث وحفظ الأدلة على متن السفينة
- مكاتب تأجير السفن التي تفاوض على بنود الأجرة والتوقف عن الأجرة والتعويض
- المستشارون الداخليون الذين ينسقون مع المحامين الخارجيين والمحكمين ومراسلي النوادي
- منسقو المطالبات والتأمين الذين يتابعون ملفات البضائع والتصادم والإصابات
- المديرون التجاريون الذين يوازنون عروض التسوية مقابل دخل الأجرة والسمعة

وتستفيد شركة التشغيل أكثر حين يحضر موظفو التأجير والعمليات والشؤون القانونية معا.

قدرات إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري

يحول المشاركون صياغة مشارطة الإيجار وحقوق الامتياز وسقوف المسؤولية إلى قرارات تتخذ في الساعات الأولى بعد الحادث أو شكوى البضاعة.

- تقييم التعرض بموجب بند في مشارطة إيجار بالرحلة أو بالمدة — مفاوضات المالك والمستأجر
- تطبيق أنظمة مسؤولية الناقل على إشعار تلف أو عجز — استراتيجية الدفاع في المطالبات
- موازنة كلفة تقديم الضمان مقابل التهديد باحتجاز السفينة — الإدارة العليا
- حساب حد المسؤولية المبني على الحمولة لسيناريو حادث — النادي والمحامون
- تحديد الأدلة الواجب حفظها بعد الحادث — الربان والمعاينون والمراسلون
- عرض احتياطي المطالبة ونطاق التسوية بوضوح — المدير المالي ومجلس الإدارة

مصطلحات إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري الأساسية

- الامتياز البحري — حق مرتبط بالسفينة ذاتها يبقى قائما بعد بيعها.
- حجز السفينة — احتجاز السفينة بأمر قضائي للحصول على ضمان لمطالبة بحرية قبل الفصل في موضوعها.
- خطاب التعهد — وعد مكتوب بسداد المطالبة مقابل الإفراج عن السفينة المحتجزة.
- تحديد المسؤولية — سقف قانوني لإجمالي تعرض المالك عن حادث واحد يحسب عادة على أساس حمولة السفينة.
- التوقف عن الأجرة — مدة في إيجار المدة تتوقف فيها الأجرة لعجز السفينة عن الأداء المتفق عليه.
- سقوط الحق بالتقادم — المهلة التي لا يمكن بعدها رفع المطالبة.

إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري يوما بيوم

اليوم 1: المشهد القانوني لأعمال الشحن

- خريطة العقود حول رحلة واحدة — أين تقع المسؤولية فعليا
- قواعد Hague-Visby وHamburg وRotterdam — اختيار نظام البضائع الواجب التطبيق
- قواعد نادي الحماية والتعويض وفئات التغطية — الخسائر التي يغطيها النادي
- تأمين الهيكل والآلات مقابل تأمين المسؤولية — تقسيم الحادث الواحد
- خريطة حرارية للتعرض القانوني — ترتيب المخاطر عبر الأسطول

اليوم 2: نزاعات مشارطة الإيجار والحلول التجارية

- بنود مهلة الشحن والتفريغ وغرامات التأخير في إيجار الرحلة — تقدير المطالبات
- التوقف عن الأجرة وأداء السرعة في إيجار المدة — الخصم من الأجرة
- تعويضات الميناء الآمن والتشغيل — توزيع الخسائر غير المتوقعة
- الامتياز على البضاعة وأجور الشحن من الباطن — تحصيل الأجرة غير المدفوعة
- بنود التحكيم مقابل بنود المحاكم — اختيار جهة الفصل في النزاع

اليوم 3: الضمانات والحجز وسقوف المسؤولية

- الامتيازات البحرية والحقوق العينية النظامية — ترتيب مطالبات الدائنين
- إجراءات حجز السفينة والإفراج عنها — توقيت الاستجابة بالضمان
- خطابات التعهد والضمانات البنكية — التفاوض على صياغة الضمان
- صناديق تحديد المسؤولية حسب الحمولة — حصر التعرض بعد الحادث
- التعرض عبر السفن الشقيقة والمرتبطة — حماية بقية الأسطول

اليوم 4: إدارة المطالبات مع النوادي والمحامين

- الإخطار الأول وسجل الحادث — حفظ الحقوق منذ الساعة الأولى
- تعيين المعاينين والمراسلين — بناء ملف الأدلة
- تكليف المحامين الخارجيين — النطاق والميزانية وخطوط الإبلاغ
- صلاحيات الاحتياطي والتسوية — اعتماد العروض مع الإدارة المالية
- مفكرة مهل التقادم وطلبات التمديد — إبقاء المطالبات قائمة

اليوم 5: تطبيق دليل الاستجابة لمطالبات السفن

- سيناريو تلوث شحنة على ناقلة نفط — تطبيق دفوع نظام البضائع
- احتجاز سفينة صب بسبب وقود غير مدفوع — التمرن على تفاوض الضمان
- محاكاة تصادم مع أرقام تحديد المسؤولية — إحاطة المجلس بالتعرض
- قائمة مراجعة العقود للتثبيتات الجديدة — سد ثغرات البنود المتكررة
- دليل الاستجابة لمطالبات السفن — مسارات التصعيد والنماذج والمسؤولون

تطبيق إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري بعد الدورة

- قيادة جلسة لإعداد خريطة حرارية للتعرض القانوني في الأسطول وترتيب ثغرات البنود التي تؤدي إلى المطالبات.
- مراجعة المطالبات المفتوحة مقابل مفكرة مهل التقادم والاتفاق مع النادي على طلبات التمديد قبل انقضاء أي مهلة.

أسئلة حول إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري

ما إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري ولماذا تهم الآن؟

هي توقع التعرض القانوني الناشئ عن تشغيل السفن وتأجيرها وحصره وتسويته. وتهم الآن لأن النوادي والمستأجرين وأصحاب البضائع يتحركون أسرع، فتحدد قرارات الأدلة والإخطار والضمان المبكرة معظم كلفة النزاع.

من الأدوار الأكثر استفادة من إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري؟

موظفو تأجير السفن وقادة العمليات ومنسقو المطالبات والمستشارون الداخليون هم الأكثر استفادة. فكل منهم يتولى مرحلة مختلفة من النزاع ويكسب مسار تصعيد مشتركا.

كيف تختلف إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري عن دورة القانون البحري؟

هي دورة إدارية لا فقهية. فدورة القانون البحري تشرح المبادئ والسوابق، أما هذه فتدرب على قرارات الضمان وتكليف المحامين والاحتياطيات وإحاطة الإدارة.

ماذا تعود به من إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري؟

تعود بدليل استجابة عملي لأسطولك. يحدد خطوات الإخطار وقوائم الأدلة ونماذج الضمان وقواعد الاحتياطي لكل نوع من المطالبات.

إدارة المخاطر القانونية للشحن البحري: الطريق إلى الأمام

يحدد دليل الاستجابة لمطالبات السفن أولا من يخطر النادي ويحفظ الأدلة عند الإبلاغ عن الحادث. ويستخدمه الربابنة ومكاتب العمليات والمستشارون الداخليون معا، وتعتمد الإدارة المالية على قواعد الاحتياطي فيه. وبعد أول استخدام فعلي، تستحق حدود التسوية وصلاحياتها مراجعة جديدة في ضوء ما كشفته المفاوضات.